

درر الحکام شرح مجلة الأحكام

@ 326 @ وَلَوْ بَاعَ ذُو الْجُنْدُونَ الْمُطْبِقَ مَالَهُ ، أَوْ الصَّيَّيَّ غَيْرُ الْمُؤْمِيَّزِ مِنْ آخِرِ فَلَوْلِيَّهِ ، أَوْ وَصِيَّهِ اسْتَرْدَادُ الْمَالِ . رَاجِعُ الْمَادَّةِ (97) . وَكَذَلِكَ لَا يَصِحُّ بَيْعُ مَنْ كَانَ مَرِيضًا وَفَاقِدًا عَقْلَهُ فَقَدْ تَامَّ وَلَوْ تَسَلَّمَ الْمُشْتَرِي الْمَبِيعَ . أَمَّا بَيْعُ الْمُجُنْدُونَ جُنُودًا غَيْرَ مُطْبِقٍ فَصَحِيحٌ . انْظُرْ الْمَادَّةَ 980 (رَدُّ الْمُحْتَارِ فِي أَوَائِلِ كِتَابِ الْحَجَزِ ، وَعَلَيَّ أَفَنْدِي) . اخْتِلَافٌ : إِذَا ادَّعَى الْبَائِعُ أَنْزَّهُ بَاعَ فِي حَالِ جُنُونِهِ وَادَّعَى الْمُشْتَرِي أَنْزَّهُ بَاعَ فِي حَالِ صَحْوِهِ وَأَقَامَ كُلُّ مِنْهُمَا الْبَيِّنَّةَ عَلَى مَا ادَّعَى فَتُرَجَّحُ بَيِّنَةُ الصَّحْوِ . رَاجِعُ الْمَادَّةِ (706) وَكَذَلِكَ إِذَا بَاعَ إِنْسَانٌ مَالَهُ مِنْ آخِرِ وَبَعْدَ ذَلِكَ ادَّعَى بِأَنْزِهِ قَدْ بَاعَ ذَلِكَ الْمَالِ وَهُوَ سَكْرَانٌ ؛ فَلَا تَقْبَلُ دَعْوَاهُ وَلَوْ أَثْبَتَتْهَا وَيَكُونُ الْبَيْعُ صَحِيحًا . وَحُكْمُ شُرَاءِ السَّكْرَانِ كَذَلِكَ . ' الْكَفَوِيُّ ' ، وَتَرْجِيحُ الْبَيِّنَاتِ لِلْخِصَالِ فِي الْبَيْعِ ' . أَمَّا الصَّيَّيَّ الْمُؤْمِيَّزُ إِذَا كَانَ مَأْدُونًا فَبَيْعُهُ ، أَوْ شِرَاؤُهُ صَحِيحٌ وَنَافِذٌ وَكَذَا إِذَا كَانَ غَيْرَ مَأْدُونٍ وَكَانَ بَيْعُهُ ، أَوْ شِرَاؤُهُ لِنَفْسِهِ وَلَيْسَ فِيهِ غِبْنٌ فَاحِشٌ عَلَى أَنْزِهِ مَوْقُوفٌ عَلَى إِجَارَةِ وَلِيَّهِ ، أَوْ إِجَارَتِهِ بَعْدَ بُلْغُوغِهِ وَإِنْ وَقَعَ الْبَيْعُ بِضِعْفِ الْقِيَمَةِ وَالشُّرَاءُ بِنِصْفِهَا وَكَانَ ذَا نَفْعٍ لَهُ فَلَا إِذَا أَجَارَ الْوَلِيُّ الْبَيْعَ ، أَوْ الشُّرَاءُ ، أَوْ أَجَارَهُ هُوَ بَعْدَ الْبُلْغُوغِ ؛ نَفَذَ وَلَزِمَ وَإِلَّا صَارَ مُنْفَسَخًا وَلِوَلِيِّ الصَّيَّيَّ ، أَوْ لِلصَّيَّيَّ نَفْسِهِ بَعْدَ الْبُلْغُوغِ اسْتَرْدَادُ الْمَبِيعِ ، أَوْ الذَّمَّنِ . فَعَلَيْهِ لَوْ بَاعَ الصَّيَّيَّ الْمُؤْمِيَّزُ الْمُحْجُورُ طَاحُونَتَهُ الْمُؤَمَّمَلُوكَةَ مِنْ آخِرِ بِدُونِ إِذْنِ وَلِيَّهِ بِفَرَسٍ وَسَلَّامَهَا لِلْمُشْتَرِي وَاسْتَلَّامَ هُوَ الْفَرَسَ وَلَمْ يُجْزَ ذَلِكَ الْوَلِيُّ وَلَا هُوَ بَعْدَ الْبُلْغُوغِ وَأُتِجَّتْ عِنْدَ الْمُشْتَرِي ثُمَّ اسْتَرَدَّ الصَّيَّيَّ الطَّاحُونَ فَلِلْمُشْتَرِي اسْتَرْدَادُ فَرَسِهِ مَعَ نَوَاتِجِهِ مِنْ الصَّيَّيَّ . ' عَلَيَّ ' أَفَنْدِي قَبْلَ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ ' .

وَإِذَا أَجَازَ الصَّابِيُّ بَيْعَهُ ، أَوْ شَرَّاهُ بِعَدِّ الْبُلُوغِ نَفَذَ مَا لَمْ يَكُنْ الْقَاضِي ، أَوْ الْوَصِيُّ ، أَوْ الْوَلِيُّ قَدْ فسخه . أمّا البيع المذکور ؛ فلا يكون نافذاً بمجرّد البلوغ .

الأَنقرُويّ في : فصل في البيع الموقوف . اخترلاف : إذا ادّعى البائع قائلًا : إنني بعيت مالي هذا في حال صغري وادّعى المشتري ببيعته إيساه بعْد البلوغ وأقام كلّ منهُما البيّنة على دعواه ترجّح بيّنة المودّعي ؛ لأنّها بيّنة إثبات لا لمُرّ العارض أمّا إذا لم يكن لأحد الطّرفين بيّنة ؛ فالقَوْل لمن يدّعي البيع في حال الصّغر ؛ لأنّه على الأصل . (ترجّح البيّينات ، وتوجيه المهمّات) . لكنّ بيع الصّابيّ غير المأذون ، أَوْ شَرَّاهُ إذا كان فيه غبن فاحشٍ عليّهم باطلٌ ولو أجازهُ الوليّ ، أَوْ أجازهُ هو بعْد البلوغ إذ لا يصحّ هذا البيع أَوْ الشّرّاء لو وقّع من الوليّ كما جاء في المادّة 58 فبالبطلان أن يكون كذلك إذا وقّع منه . إلا أنّ بيع الصّابيّ المُميّز غير المأذون أَوْ شَرَّاهُ بالوكالة صحيحٌ ونافذٌ ولا عهدة عليّهم من جرّاء ذلك وإنّما العهدة على مؤكّليه . (انظر المادّة 1458 ردّ المُحتار في البيع الفاسد) . أمّا إذا باع إنسان شيئاً من صابيٍّ محجورٍ وسلّمه إليّهم واستهلك الصّابيُّ ذلك المال فيكون الصّابيُّ ضامناً على رأّي إلا ما مالم الثّاني كما جاء في المادّة 960 وهذا هو الصّحيح ' ردّ المُحتار في المقرّض ' . وأمّا إذا تلاف ذلك الشّيء بنفسه ؛ فلا يكون الصّابيُّ ضامناً . (انظر المادّة 370) . - * * * * (المادّة 363) : المحلّ القابل لحكم البيع عبارة عن المبيع الذي يكون مَوْجُودًا ومقدور التّسليم ومالاً متقدّوّمًا . فبيع الموعّدوم ومال ليس بمقدور التّسليم ومال ليس بمال متقدّوّمٍ باطلٌ . يعنّي البيع الذي يقع على محلّ أيّ مبيعٍ غير مُستكملٍ للشّرْوط الآتية :